خيمة الاسكوا – بيروت
٢٠٠٩/٨/٣١

٣٠آب: اليوم العالمي لضحايا الاخفاء القسري

نحـــن: لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان،
لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية،
لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد
المركز اللبناني لحقوق الإنسان

في الذكرى الـــ ٢٦ "لليوم العالمي للمخفيين"، أدعوكم بداية للوقوف دقيقة صمت استذكاراً لأوديت سالم.

في هذه الذكرى نفتقدك يا أوديت.. نفتقد حضورك بيننا.. نفتقد غيابك القسري عنا.. يا حبيبة القلب.. يا رفيقة العذاب.. السلام لك..السلام عليك..

أيها الأعزاء،

تذكرون وقفتنا هنا في مثل هذا اليوم من العام الماضي.. يومها شاب كلامنا نفحة تفاؤل حصل للمرة الأولى خلال المسار الطويل والشاق الذي فرض علينا، ولم نختره، وذلك من أجل حقنا بمعرفة مصير أحبائنا من ضحايا الإخفاء القسري...

تتساءلون عن مصدر ذلك التفاؤل، كي نجيب نعاود التذكير بتاريخين: الأول في ٢٥ أيار من العام ٢٠٠٨ عندما ضمن فخامة الرئيس خطاب القسم التفاتة كريمة بضرورة ايلاء هذا الملف الإنساني والوطني الاهتمام الذي يستحق والكفيل بمعالجته وإقفاله بشكل نهائي...

والتاريخ الثاني جاء في ١٢ آب من العام ٢٠٠٨ عندما تضمن البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية بندين مستقلين (٢٣ و٣٥) تعهدت بموجبهما إدراج هذا الملف، بكافة تشعباته، ضمن أولويات اهتماماتها والعمل على إيجاد الحل العادل والشامل له. كما تعهدت في ذلك البيان بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري...

ونحن على أبواب تشكيل حكومة جديدة اثر الانتخابات النيابية التي جرت مؤخراً، إذ نذكر بهذه الوقائع وبتلك التعهدات، وبما قيل لنا خلال اللقاءات التي تمت مع كبار المسؤولين، لنكشف، وبكل أسف، أن كل ذلك بقي حبراً على ورق... وبقي كلاماً أقرب إلى المجاملات، حتى لا نقول كلاماً آخر لا نخشى أن نقوله حتى ولو سيقت كل الاتهامات بحقنا، إنما انسجاما مع خطنا النضالي في التعبير الحضاري والسلمي...

كلكم تذكرون أننا عرضنا أمامكم في مثل هذه المناسبة من العام الماضي، المذكرة التي أعددناها مجتمعين (لجان أهل ولجان معنية بحقوق الإنسان) والتي تضمنت تصورنا لآلية الحل الممكن اعتمادها لمعالجة قضية المخفيين قسرا... والتي تقضي بتشكيل هيئة وطنية (فصلنا جميع النقاط المتعلقة بكيفية التشكيل والعمل والصلاحيات...) تتولى هذا الملف من ألفه إلى يائه...

ومن باب المصارحة والشفافية، ولكي يبقى الجميع على بينة بمجريات الموضوع ومتابعة مساره، نشير إلى أننا وفي معرض التقدم بطلب تحديد موعد مع فخامة الرئيس، لتسليمه هذه المذكرة، جرى إبلاغنا عبر مقرر لجنة حقوق الانسان النيابية، الاستاذ غسان مخيبر، برغبة فخامته أن نناقش مضمون هذه المذكرة أولاً مع كل من وزير الداخلية ووزير العدل، ومن ثم يصار إلى تلبية الطلب...

وبالفعل، حصل اجتماع مع كل من الوزيرين المذكورين، وتميز الاجتماعان بنقاش معمق ومسؤول... كانت الخلاصة حماس شديد و تبني موضوع الهيئة الوطنية وضرورة الإسراع بتشكيلها. ولمزيد من الدقة نشير إلى أن الوزير بارود وعد بنقل الأمر إلى فخامة الرئيس وبالعمل على تسريع تشكيل الهيئة الوطنية، ثم وعد لاحقاً (اثر زيارته الخيمة لتعزيتنا بـــ أوديت ليل الجمعة ٢٢ أيار ٢٠٠٩) بإثارة الموضوع في أول جلسة يعقدها مجلس الوزراء. ولم يكن التجاوب الذي أبداه الوزير نجار بأقل حماسة إذ وعد بإرسالها فوراً إلى رئاسة مجلس الوزراء كي تدرج على جدول أعمال مجلس الوزراء ليصار إلى بتها بالسرعة الممكنة...

وبدون أن ننتقص من شأن الوزيرين، أو نشكك بمصداقية أي منهما نقول، وكما تلاحظون، أن الكلام شيء والفعل شيء آخر... فلا موعد حدد لنا مع فخامة الرئيس... ولا الهيئة الوطنية أبصرت النور... بالطبع لأنه لم يجر إدراجها على جدول أعمال مجلس الوزراء... بل أكثر من ذلك، فان الرئيس السنيورة نفى علمه بالمذكرة أو بالاطلاع على مضمونها خلال لقائنا به في شهر أيار المنصرم... وأحالنا إلى الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الذي نفى بدوره علمه بها، بالرغم من تأكيد مكتب وزير العدل على إرسالها منذ تاريخ تسلمها (آذار ٢٠٠٩)... ثم عاد الأمين العام وطلب منا التريث ريثما يرده رأي وزارة العدل بالموضوع (لم ندر أي موضوع)، ومرة أخرى ريثما يبحث الموضوع مع دولة الرئيس... وفهمكم زيادة..!!

بناء على ما تقدم،

وأمام تمادي السلطات الرسمية بتهميشنا وتهميش قضية تطال آلاف العائلات،

وإزاء الاستمرار بسياسة التمييز بين الضحايا: كأن هناك أبناء ست يجب العمل بكافة السبل لمعرفة الحقيقة بشأن الجرائم التي ارتكبت بحقهم، ولو وصل الأمر إلى تشكيل محكمة دولية، وأبناء جارية ينبغي السكوت عن الجرائم التي طالتهم وطمس الحقيقة بشأنهم ولو بلغ عددهم الآلاف، ولو كان المتهمون، أفراداً كانوا أو هيئات أو دول... معروفين بالأسماء، والألقاب، والمواقع...

وانطلاقاً من إصرارنا وتمسكنا بحقنا بمعرفة مصير أحبائنا ضحايا الإخفاء القسري، وبغض النظر عن الجهة المسؤولة عن إخفائهم...

وبعد أن يئسنا من وعود أهل السلطة... وبعد أن فقدنا الثقة بهم وبعدم الإيفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم...

يهمنا إعلامكم بأننا قد خطونا خطوات تحضيرية متقدمة على طريق تشكيل الهيئة الوطنية التي ستتولى مسؤولية هذا الملف... وان الإعلان عن تشكيلها وعن برنامج وطريقة عملها ومراحله لن يتأخر كثيراً بانتظار استكمال بعض الإجراءات اللوجستية والإدارية اللازمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك لا يعني أبدا استبعاد السلطة الرسمية عن المشاركة في أعمال هذه الهيئة، وأنه لم يفتها القطار بعد، وتستطيع الالتحاق بالرغم من كل أساليب المماطلة التي انتهجتها إزاء هذه القضية، لكن ذلك يبقى مشروطا بأن لا يكون استلحاقها معطلاً لعمل هذه الهيئة كما كانت الحال في التجارب السابقة.